تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان

ضمن تقارير ذوي المصلحة

في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية مصر العربية

(*) تم الانتهاء من إعداد هذا التقرير في 10 يوليو/تموز 2024

مدخل

تعبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان[i] عن تقديرها لآلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ويسعدها أن تتقدم بهذا التقرير ضمن تقارير ذوي المصلحة في إطار استعراض وضع حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية في الدورة 48 (يناير/كانون ثان 2025)، وذلك عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (15/C).

ومن خلال هذا التقرير، تركز المنظمة الضوء على بعض الجوانب الأساسية البارزة التي تستدعي مزيداً من العمل بوتيرة أفضل لإنفاذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان على نحو أفضل وبما يضمن الارتقاء بوضعية حقوق الإنسان في مصر.

وتأخذ المنظمة بعين الاعتبار ما يمثله كل تقدم محرز في مصر من آثر إيجابي على تقدم حقوق الإنسان في كافة الدول العربية (التي تشكل النطاق الجغرافي لعمل المنظمة)، ولغالبية الدول الأفريقية والإسلامية، بفضل ما تحظى به مصر من دور ريادي في تلك الأطر ذات القواسم المشتركة.

أولاً: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر 2021 – 2026

تنظر المنظمة بتقدير إيجابي لما تمثله الاستراتيجية في ذاتها من تبني لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل للتقدم في تعزيز حماية واحترام وحقوق الإنسان، وكذلك تنظر بإيجابية لما تتضمنه الاستراتيجية من استحقاقات وتعهدات ذات طبيعة جوهرية، وهي تعهدات تخاطب بجدية التحديات والفجوات التي تكبل تقدم البلاد في تنفيذ التزاماتها الدولية والدستورية بحقوق الإنسان، وتلبي التطبيق الأمثل لتوصيات الدورة الثالثة من آلية الاستعراض الدوري الشامل 2020.

لكن المنظمة، ومع اقتراب نهاية العام الثالث من الأعوام الخمسة التي تستغرقها الاستراتيجية، تعبر عن قلقها لمحدودية التقدم المحرز في تفعيل أهدافها، لا سيما بشأن عدد من الأهداف الجوهرية لتعزيز العدالة الجنائية وتوسيع المجال العام، وتطمح إلى الإسراع بتنفيذ هذه التعهدات في أقرب وقت ممكن لما لها من أهمية تأسيسية لأهداف الاستراتيجية الأخرى.

وتحث المنظمة الحكومة المصرية على إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة لوضع برنامج تنفيذي لتحقيق الأهداف وفق خريطة الأولويات والمنهجية التي تضمن التنفيذ المتناغم خلال العامين المقبلين.

وتهتم المنظمة بصورة كبيرة بإجراء الإصلاحات التشريعية (ثانياً) التي تشكل قاطرات رئيسية لإنجاز التقدم المنشود، سيما وأن ما تضمنته الاستراتيجية من إصلاحات في التشريعات يتسق بصورة كبيرة مع ما انتهت إليه سبعة جولات حوار نظمتها المنظمة بمشاركة المجتمع المدني والوزارات الحكومية واللجان البرلمانية والمؤسسات القضائية في الفترة من مارس/آذار 2017 وحتى يوليو/تموز 2020[1].

كما تدعو (على نحو ما سيرد في ثالثاً) إلى إشراك أكبر لمنظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق الإنسان في مسار تفعيل الاستراتيجية، وخاصة في سياق الإصلاحات ذات الطبيعة الاستراتيجية في مجال المؤسسات العقابية والسجون، وفي مجال التربية على حقوق الإنسان وجهود بناء قدرات المكلفين بإنفاذ القانون وموظفي الخدمة العامة.

ثانياً: الحقوق الأساسية

- **ضمانات المحاكمة العادلة**

مع تقدير المنظمة للتقدم المحرز في إعداد **مشروع قانون الإجراءات الجنائية** الجديد الشامل (ديسمبر/كانون أول 2022) والذي من شأنه أن يعالج العديد من التحديات لمنع تكرار أزمات الحبس الاحتياطي التي سادت في السنوات السابقة، وكذا تقوية ضمانات عدالة المحاكمات الجنائية، فإن المنظمة تحث البرلمان على سرعة إصدار القانون الذي يعد "دستوراً للحريات"، لا سيما بعد انتهاء البرلمان من كافة المراجعات الفنية الضرورية في أبريل/نيسان 2024، وتأمل أن

[1] شارك الأمين العام السابق للمنظمة (رئيس مجلس أمناء المنظمة الحالي) في عضوية اللجنة الوطنية المصرية للمراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان في الفترة من خريف 2017 إلى ربيع 2020 والتي تحملت دور التنفيذ والمتابعة في سياق الدورة الثالثة من الاستعراض

يكون في مقدمة أولويات العمل التشريعي في مطلع دور الانعقاد البرلماني المقبل (أكتوبر/تشرين أول 2024).

- **الحد من عقوبة الإعدام**

وبينما تنظر المنظمة بتقدير كبير لمبادرة الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بإطلاق مشاورات أولية مع رموز الحقوقيين المصريين خلال 2023 للبدء في الحد من عقوبة الإعدام في التشريع، وهي المشاورات التي انتهت إلى ضرورة الامتثال لمعيار الجرائم الأشد غلظة، وكذا التوافق على إلغاء العقوبة في أكثر من ثلثي مواد القانون التي تفضي لاحتمال الحكم بعقوبة الإعدام، وتتطلع المنظمة لإطلاق الحوار المجتمعي الشامل نحو مراجعة وتحديث قانون العقوبات في أقرب وقت ممكن.

وتعتبر المنظمة هذه الخطوات تفعيلاً لتوصيات الاستعراض السابقة، وخاصة التوصية رقم 106 بشأن التوجه نحو تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام، وهي التوصية التي قدمتها النمسا وقبلتها مصر.

- **تعزيز حظر التعذيب وسوء المعاملة**

واتصالاً بالجهود الإيجابية المتلاحقة منذ خريف 2015 في مجال ملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب ومنع إفلاتهم من العقاب، فإن المنظمة تتطلع لأن يتم تأمين هذا التقدم عبر تعزيز تجريم وحظر مختلف أشكال سوء المعاملة في سياق الحوار المجتمعي المنشود لتحديث قانون العقوبات.

- **تبني الفلسفة العقابية العصرية**

كذلك تتطلع المنظمة لأن يتناول الحوار المجتمعي لتحديث قانون العقوبات التوجه نحو تبني العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحريات في الجرائم البسيطة، خاصة وأن المواد المتاحة في قانون العقوبات الصادر 1937 باتت من ناحية مهجورة تماماً، ومن ناحية ثانية مستحيلة التطبيق في الواقع العملي.

ثانياً: الحريات العامة

- **حرية التعبير**

تجدد المنظمة مناشدتها للسلطات المصرية بالإسراع في طرح مشروع قانون تدفق المعلومات على الحوار المجتمعي والمشاورات مع أصحاب المصلحة تمهيداً لإقرار هذا القانون، حيث يعد قانون تدفق المعلومات مدخلاً جوهرياً لتعزيز حريات التعبير والإعلام، كما يشكل مدخلاً مهما لتعزيز إعمال مختلف الحريات العامة وتوسعة المجال العام وتنمية المشاركة المجتمعية في الشأن العام، بالإضافة إلى تعزيز حريات البحث العلمي والأكاديمي.

وتتطلع المنظمة للإسراع بتبني هذه المناشدة، خاصة وأن هذه المناشدة سبق ولقيت توافقاً من الحوار الوطني في مصر في ختام جولته الأولى في خريف 2023، وتعهداً رسمياً بتبنيها.

- **مراجعة اللائحة التنفيذية لقانون العمل الأهلي**

قادت التشاركية في صوغ وتبني قانون تنظيم العمل الأهلي 149 لسنة 2019 إلى بناء توافقات عديدة بين مؤسسات الحكومة وتنظيمات العمل الأهلي، وأتاحت تقوية جهود المجتمع المدني في المجالات التنموية المتنوعة ومضاعفة مساهماتها في التنمية الاجتماعية، وبروز شراكات عملاقة بين مؤسسات الدولة وقطاعات المجتمع المدني المتنوعة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان[2].

ويعد مرور أكثر من عامين على إقرار وإعمال اللائحة التنفيذية للقانون، هناك حاجة طبيعية لإجراء مراجعة أعمق للائحة لتذليل العقبات التي أبرزتها الممارسة، وخاصة في مجال تيسير جمع التبرعات، وقيمة هذه التبرعات، وكذا فيما يتعلق بمنح مؤسسات العمل الأهلي الإعفاءات الضريبية الضرورية لتيسير نهوضها بأنشطتها، وخفض تكاليف التشغيل وأسعار الخدمات الأساسية التي تحتاجها للعمل.

- **تعزيز المشاركة السياسية**

تجدد المنظمة دعوتها للسلطات المصرية بالإسراع بإجراء انتخابات المجالس البلدية المحلية والتي من شأنها أن تقفز بمستويات المشاركة الشعبية في الشؤون العامة لمستويات كبرى منشودة، خاصة وأن الانتخابات ستسمح بضخ دماء جديدة في الحياة السياسية في البلاد من خلال تخصيص نصف المقاعد المنتخبة للمرأة والشباب – وفقاً لنص الدستور.

[2] عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شراكة مع الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في مجال تطبيق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وشراكة ثانية مع وزارة التضامن الاجتماعي في مجال تنمية ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية في سياق المبادرة الوطنية "حياة كريمة" للقضاء على التهميش في الريف ومناطق الأطراف

وتتطلع المنظمة للإسراع بتبني هذه الدعوة، سيما وأن هذه الدعوة سبق ولقيت توافقاً من الحوار الوطني في مصر في ختام جولته الأولى في خريف 2023، وتعهداً رسمياً بتبنيها.

ثالثاً: دعم قدرات البنية المؤسساتية لحقوق الإنسان

في فعالية تبني وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في 11 سبتمبر/أيلول 2021، دعا السيد رئيس الجمهورية إلى التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني والمجالس المتخصصة في تنفيذ الاستراتيجية وبلوغ أهدافها.

وتنص الاستراتيجية على تحقيق عدد كبير من الأهداف التي تستدعي توفير وتدبير موارد بشرية وطاقات عديدة من الناحيتين الكمية والنوعية، وفي القلب منها الاستعانة بالخبرات المتميزة والمتخصصة في مجال حقوق الإنسان في مستويات التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

وتدعو المنظمة مجدداً إلى إجراء مشاورات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في جوانب تنفيذ الاستراتيجية، وذلك على النحو الذي سبق وتحقق خلال مسار وضع وصوغ الاستراتيجية خلال الفترة من مارس/آذار 2020 وحتى سبتمبر/أيلول 2021.[3]

واتساقاً مع ما سبق، تدعو المنظمة إلى

- **تقوية الشراكات بين الدولة ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في مجال متابعة الإصلاحات بمراكز الاحتجاز**

تواصل الحكومة المصرية جهودها في مجال إصلاح وتأهيل البنية التحتية للمؤسسات العقابية من خلال تبني خطة متكاملة لإنشاء سجون جديدة، وانتهت من بناء وتشغيل 6 مجمعات جديدة ومؤهلة تستوعب أكثر من 70 بالمائة من السجناء والمحتجزين، وتمضي قدماً في استكمال مجمعات إضافية لرفع الطاقة الاستيعابية إلى 100 بالمائة، وذلك في منشأت حديثة ومجهزة وقابلة للمعيشة الكريمة، وتضم منشأت خدمية وإنتاجية متكاملة تُتيح تطبيق منهج الإصلاح والتأهيل.

ومع تقدير المنظمة للدعوات التي تلقتها وغيرها من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ووسائل الإعلام المحلية والأجنبية لزيارة المجمعات، فإن المنظمة تتطلع للتجاوب مع طلبات

[3] شاركت المنظمة مع نظيراتها من مؤسسات المجتمع المدني وعدد من أبرز المنظمات الحقوقية غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية في مشاورات وضع الاستراتيجية خلال العامين 2020 - 2021، كما تم اختيار 4 من الحقوقيين المستقلين في خريف 2020 عضوية الهيئة الاستشارية لوضع الاستراتيجية

منظمات حقوق الإنسان بإجراء زيارات تفقدية لهذه المجمعات، ولغيرها من مراكز الاحتجاز الأولية بهدف الوقوف على الأوضاع، والتحقق من صدقية بعض الإدعاءات التي تثور بين وقت وآخر، لا سيما وأن مثل هذه المنهجية أثبتت في تجارب سابقة أهميتها في معالجة الالتباسات.

كذلك يمكن لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أن تقف في موضع أفضل لتقديم مشورتها ومقترحاتها التي ستدعم بلا شك تطوير وإثراء الجهود الإيجابية المتخذة.

ومع تقدير المنظمة للرؤية المعروضة حول تأهيل وبناء الكادر البشري الذي يقوم على إدارة المجمعات ومراكز الاحتجاز، فمن الجدير بالنظر أن يتم إشراك خبراء منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في إعداد مناهج بناء القدرات والمساهمة في تنفيذها.

- **تقوية الشراكات بين الدولة ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في مجال التربية على حقوق الإنسان**

تواصل الحكومة المصرية جهودها المقدرة لتعزيز التربية على حقوق الإنسان عبر وسائط التعليم والإعلام والثقافة، وحظيت بعض هذه الجهود بشراكات مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني وبينها بعض أبرز منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية.

وتُوقن المنظمة أن إشراك منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في تطوير خطة تنفيذية شاملة سيساهم في تطوير وإثراء تفعيل أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات تعزيز التربية على حقوق الإنسان، على نحو يضعها في نسق متكامل ويوفر الموارد الكافية لتنفيذها، لا سيما في مجال إعداد المناهج التعليمية، ومجال إعداد المعلمين، وبناء قدرات الإعلاميين في مجال حقوق الإنسان، وفي استثمار المنابر الثقافية المتاحة في كافة أنحاء البلاد والتي توفر لها الدولة الدعم لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

ومع التقدير لجهود إعداد كوادر الخدمة العامة في كافة أجهزة وزارات الحكومة وفي دواوين المحافظات في عموم البلاد، فإن من شأن إشراك خبراء منظمات حقوق الإنسان أن يُثري هذه الجهود ويدعم تعظيم عوائدها على النحو الذي تبتغيه الاستراتيجية.

* * *

[i] المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية دولية تعمل من أجل تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، وهي أقدم منظمة عاملة في مجال حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية، حيث تتخذ من العاصمة المصرية القاهرة مقراً لها منذ

تأسيس المنظمة في العام 1983، وتم تقنين وضع مقر المنظمة كـ"منظمة دولية تتخذ مقر رئيس لها بالعاصمة المصرية القاهرة" بموجب اتفاق مقر موقع مع وزارة الخارجية المصرية في مايو/آيار 2000.

وللمنظمة فروع ومنظمات عضوة في 16 بلداً عربياً وبين مراكز التجمعات الرئيسية للجاليات العربية في عدد 14 دولة أوروبية، فضلاً عن عضوية فردية تشمل 73 دولة. وهي أقدم منظمة حقوقية عربية حصلت على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (منذ 1989)، وللمنظمة أيضاً صفة العلاقات التنفيذية مع منظمة اليونسكو (منذ 2003)، وصفة المراقب لدى الأجهزة المختصة بحقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي (منذ 1989) وجامعة الدول العربية (منذ 1999)، والمنظمة عضو مؤسس في نقابة محاميي المحكمة الجنائية الدولية (منذ 2002)، وأقدم شريك في المنطقة العربية والشرق الأوسط للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (منذ 1993) وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة بشئون حقوق الإنسان.

وشرعت المنظمة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الطوعي لدعم تفعيل توصيات الاستعراض الدوري الشامل في تنفيذ مشروعاً للحد من عقوبة الإعدام في مصر والمنطقة العربية للفترة 2024 – 2026، وحظي المشروع بموافقة رسمية من جانب الحكومة المصرية، وهي الموافقة التي تتطلبها معايير عمل الصندوق الأممي